PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

أثر التحولات الاقتصادية على بنية النظام المصرفي و المالي الجزائري

أ. حفاي عبدالقادر
جـــامعة الاغواط

ملخص

بعد استرجاع الجزائر لسيادتها النقدية , كان لزاما عليها استكمال ذلك ببناء نظام مصرفي وطني يكون في خدمة أهداف التنمية الوطنية , من ناحية التمويل و السياسة النقدية. خاصة ما تعلق منها بأسعار الفائدة و سعر الصرف . إلا أن الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني في منتصف الثمانينات تطلب منها القيام بمراجعات جوهرية على مستوى الملكية والتسيير , كان لها الأثر الكبير في توجهات النظام المصرفي و المالي بغية تحديثه للاستجابة لتطلعات قواعد اقتصاد السوق , محققا للأمن المالي , جاذبا للاستثمار الأجنبي على الخصوص في ظل تذبذب المداخيل الوطنية الناجمة عن عائدات المحروقات أساسا.

المقدمة:

إن التعرف على النظام المصرفي و المالي الجزائري يساهم في الإدراك الجيد لمعرفة تطور الاقتصاد الجزائري,الذي عرف عدة إصلاحات أعتبر فيها النظام المصرفي والمالي الرهان الحقيقي و الرقم الصعب في كل هاته الإصلاحات .

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في تطور الاقتصاد الجزائري .

المرحلة الأولى ابتدأت باسترجاع السيادة الوطنية سنة 1962 إلى غاية 1988 , التي تميزت بإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس جديدة مرتكزة على التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية , مخالفة للأسس السابقة المبنية على أساس تحقيق مصالح المستعمر.

أما المرحلة الثانية ابتدأت من سنة 1988 التي تمثلت في انتقال النظام المصرفي و المالي نحو اقتصاد السوق , و التي تخللتها عدة إصلاحات . انطلاقا من

استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية و تعديل القوانين المسيرة للنظام المصرفي بهدف تحضير الأرضية للدخول في اقتصاد السوق , و رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية و تحرير مختلف الأسعار.

في ظل كل هذه التحولات عرف النظام المصرفي و المالي تحولات كبرى رافقت التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني, سواءا على مستوى الملكية أو التسيير, و أثر ذلك إيجابا وسلبا على تطور المنظومة المصرفية و المالية الجزائرية .

المرحلة الأولى : النظام المصرفي و المالي الجزائري في ظل تبني التخطيط المركزي

يمكن أن نتعرض لهذه المرحلة من خلال التطرق إلى إنشاء النظام المصرفي و المالي الجزائري بعد الاستقلال و علاقته بمرحلة التخطيط المركزي و لدور الساسة النقدية في هذه المرحلة .

أولا : إنشاء النظام المصرفي و المالي الجزائري و استعادة السيادة النقدية:

بعد الاستقلال حرصت الجزائر على استعادة كل مظاهر السيادة الوطنية و بالخصوص السياسة النقدية , حيث تم تأسيس مؤسسة الإصدار تحت إسم البنك المركزي الجزائري (1)، تمثل دوره في حماية النقد والقرض والصرف ، و توفير أفضل الشروط لتحقيق التنمية للاقتصاد الوطني.

إن دور البنك المركزي باعتباره مؤسسة إصدار يمارس وظائفه الكلاسيكية ككل بنك مركزي من خلال اعتباره: بنك للبنوك , بنك للدولة ، بنك للصرف.

كان أول إصدار للنقد الوطني سنة 1964 (2)، الذي يعد استكمال لاستعادة السيادة النقدية الوطنية , وفي إطار ذلك اتخذت عدة إجراءات بغية إنشاء نظام مصرفي وطني.

التحركات الأولى كانت اتجاه المؤسسات الموجودة، إلا أن الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني تطلبت استحداث أدوات جديدة، أحدها مكلف بتمويل التنمية، هو الصندوق الجزائري للتنمية، الآخر لتجميع الادخار وهو الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

تأسس الصندوق الوطني للتنمية في سنة 1963(3)، قصد القيام بوظائف الهيئات الفرنسية التي تخلت عن نشاطها في الجزائر، كما يهدف الصندوق لإنشاء آلية مميزة للتنمية يكون بمثابة وسيط مالي في محيط مهيمن عليه من قبل المؤسسات الأجنبية الخاصة، كما كان يعول عليه لأن يكون بمثابة بنك للإستثمار من خلال تقديمه لقروض متوسطة وطويلة الأجل , خاصة لإنجاز المخططات المسطرة للتنمية.

بعد إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية سنة 1963 فإن النظام المصرفي الجزائري اهتم بالادخار الشعبي ، حيث أنشأ مؤسسة وساطة مالية متخصصة في جمعه من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1964(4)، مهمته الأساسية جمع الادخار النقدي الفردي وهذا من أجل الإقراض السكني ولإقراض الجماعات المحلية.

أما التحرك الثاني فكان خلال سنة 1966 , وهو بناء نظام مصرفي وطني ليكون مكملا للمؤسسات المستحدثة في السنوات الأولى من الإستقلال . حيث تم إنشاء البنك الوطني الجزائري(5)، ليحل محل المصارف الأجنبية التي رفضت الانخراط في السياسة الاقتصادية الوطنية مفضلة تمويل قطاع التجارة الخارجية، لهذا تأسس البنك الوطني الجزائري على أنقاض هياكل المصارف الخاصة التي توقفت عن نشاطها في الجزائر.

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنكا للإيداع و بنكا للقطاع الاشتراكي المتكون حديثا وبنكا للفلاحة.

أشهرا بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري، فإن النظام المصرفي الجزائري تدعم بوسيط مالي ومصرفي هو القرض الشعبي الجزائري في نهاية سنة 1966 (6).

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنكا لقطاع الخدمات والتجارة ، واستكمالا لسيطرة المصارف الوطنية على تركيبة النظام المصرفي والمالي، تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري سنة 1967(7) . وعلى غرار البنك الوطني الجزائر والقرض الشعبي الجزائري، فإن البنك الخارجي الجزائري يعد بنكا للإيداع . و في إطار تدعيم و تطوير التعاملات الاقتصادية للاقتصاد الوطني فإن البنك الخارجي الجزائري أسندت له مهمة ترقية التجارة الخارجية .

وعلى الرغم من تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 (8) ، وبنك التنمية المحلية سنة 1985 (9) ، فإنه لم يحدث أي تغيير في شكل النظام المصرفي الجزائري .

ثانيا : النظام المصرفي والمالي وعلاقته بالتخطيط المركزي:

إن سيطرة المصارف الوطنية على النظام المصرفي والمالي سمح بتحسن ملحوظ في تمويل الاقتصاد الوطني، يظهر ذلك بوضوح من خلال الانسحاب التدريجي للبنك المركزي من تمويل الاقتصاد خاصة بالنسبة للقروض المباشرة الممنوحة للقطاع الإنتاجي .

والجدول أدناه يوضح تدخل البنك المركزي ونسبة تمويله للاقتصاد :

تمويل البنك المركزي للاقتصاد خلال الفترة : **1964 - 1969** (الوحدة : مليون دينار)

التمويل / السنوات	إعادة الخصم طرف البنك المركزي	التمويل الإجمالي طرف البنك المركزي	نسبة إعادة الخصم من إجمالي البنك المركز
1964	150	2890	%5
1965	280	3120	% 9
1966	130	2630	%5
1967	180	2000	% 9
1968	170	2271	% 7
1969	560	3130	% 18

Sources : Naas Abdelkarim , le système bancaire algérien (de la colonisation à l'économie de marché) , Edition : INAS Maisonneuve et larose , paris ,2003, p16.

كما أن مقارنة الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام توضح سيولة الاقتصاد الوطني حيث تميز الاقتصاد الوطني بسيولة مرتفعة متجاوزا معدل 50 % بإستثناء سنة 1974 ، وهو يدل على أن الإقتصاد الوطني يعتمد على التمويل التضخمي. و الجدول أدناه يوضح ذلك :

السنوات	معدل سيولة الاقتصاد %
1970	57
1971	60
1972	66
1973	63
1974	46
1975	55
1976	59
1977	60
1978	64
1979	62
1980	58
1981	57
1982	66
1983	71
1984	74
1985	77
1986	77
1987	83

Sources : Naas Abdelkarim , le système bancaire algérien (de la colonisation à l'économie de marché) , Edition : INAS Maisonneuve et larose , paris ,2003, p86.

فخلال مرحلة التخطيط سجل الإقتصاد الوطني معدل سيولة قارب 60 % مع تسجيل معدل مرتفع أيضا بالنسبة للناتج الداخلي الخام(10) ، ومع حلول سنة 1974 فإن ارتفاع أسعار المحروقات كان له الأثر في تطور الإنتاج وتراجع سيولة الاقتصاد الوطني ، كما سجل الاستثمار بعد سنة 1974 أعلى مستوياته مما تطلب خلق مستمر للنقود متجاوزا لمعدل سنوي قدره 25 % إلا انه بتراجع مدا خيل

المحروقـــات بين سنتي : 1978 و 1981 سجل تراجع الإستثمار ليستقر عند حدود 33 % من الناتج الداخلي الخام .

ابتداءا من سنة 1982 وإلى غاية نهاية مرحلة التخطيط ،فإن معدل سيولة الاقتصاد الوطني عرفت ارتفاعا حادا لتعويض تراجع عائدات المحروقات ، فتدخل النظام المصرفي لتمويل متطلبات الاستثمار وإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي .

كما تميزت معدلات الفائدة خلال مرحلة التخطيط بالثبات وبمعدل منخفض للفائدة المدينة والدائنة على حد سواء ، وأحيانا فإن معدلات الفائدة لا تغطي حتى تكاليف جمع موارد الادخار .

إن تحديد معدلات الفائدة كان من صلاحيات وزارة المالية حيث تم تحديدها وتطبيقها سنة 1972 (11)، أثناء تطبيق أول مخطط رباعي، كما تم إدخال بعض التعديلات عليها سنة 1986(12) , لتدارك الانخفاض الحاد للإيرادات الناجمة عن المحروقات من خلال خلق ظروف ملائمة تمكن من تشجيع الادخار المحلي .

تميزت معدلات الفائدة في هذه المرحلة بالتفرقة بين المعدلات المطبقة على القطاع العمومي والقطاع الخاص خدمة لأهداف اقتصادية مرتكزة أساسا على المؤسسات العمومية، وتهميش شبه كلي للقطاع الخاص، على الرغم من المساهمة المعتبرة للقطاع الخاص في الادخار الوطني، مع العلم أن معدلات الفائدة الحقيقية المطبقة كانت سالبة قصد تحقيق الهدف الرئيسي وهو وضع تحت تصرف المؤسسات العمومية موارد بأقل تكلفة ممكنة .

إن الأسعار الإدارية تعتبر السبب الرئيسي في إحداث سوق موازية نظرا لكون العائد المتولد من توظيف الفوائض النقدية في النظام المصرفي و المالي لا يمكن أن

ينافس العائد الناجم عن المضاربة في السوق الموازية(13), ومنه فإن مصيدة السيولة تبقى مادام هناك فارق بين السوق الرسمية و السوق الموازية، تكون من نتائجها حرمان النظام المصرفي و المالي من نسبة كبيرة من الادخار الوطني .

المرحلة الثانية : النظام المصرفي و المالي الجزائري و اقتصاد السوق:

إن هدف الإصلاحات الاقتصادية هو الحد من تدخل التخطيط المركزي و تحضير الظروف الملائمة لتطوير آليات السوق بالاعتماد أساسا على تسيير النقود , التي تحتل مرتبة متميزة في تفكير القائمين على الإصلاح الاقتصادي في الجزائر انطلاقا من قانون 12/86 المتعلق بقانون البنك و القرض و جملة القوانين المصدرة سنة 1988 وصولا إلى قانون النقد و القرض سنة 1990 الذي يعد بمثابة مراجعة شاملة للنظام المصرفي و المالي الجزائري .

أولا : ملامح النظام المصرفي و المالي على ضوء قانون النقد و القرض:

1- قانون البنك والقرض 12/86 و قوانين التحرر الاقتصادي لسنة 1988

إن قانون البنك والقرض لسنة 1986(14) تم إصداره في ظل مرحلة التخطيط المركزي بهدف دعم النظام المصرفي لمخطط القرض، و بهدف تحقيق الانسجام بين الموارد المالية والنقدية و أهداف التخطيط المركزي للتنمية. في ظل أزمة مالية واقتصادية حادة ناجمة عن انهيار أسعار النفط و تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي.

إن المهام المنوطة بالنظام المصرفي لم تتغير كثيرا، إلا أنها أحدثت نوعا من الديناميكية في تسيير المصارف(15) و ذلك من خلال إدخال بعض التعديلات على طرق تمويل الاقتصاد بصفة عامة و تمويل القطاع الاقتصادي العمومي بالخصوص، نذكر منها :

- مطالبة النظام المصرفي بأخذ كل الاحتياطات اللازمة للحد من الديون المتعثرة، و هو ما نصت عليه أحكام المادة 11 من قانون 12/86 المتعلق بالبنك و القرض، و هذا يعد قطيعة مع ممارسات الماضي و التي جعلت من النظام المصرفي صندوق للمؤسسات العمومية .

- إعداد مخطط وطني للقرض بهدف التحكم في التنمية الاقتصادية و استحداث انضباطية مالية و انسجام بين مختلف مراحل التخطيط .

- استعادة البنك المركزي لمهامه المتعلقة ببناء و تطبيق الساسة النقدية كما نصت عليه المادة 19 من نفس القانون.

- السماح لمؤسسات القرض و المؤسسات المالية بالقيام بإجراءات الاقتراض الطويل والمتوسط و قصير الأجل من السوق الخارجية و المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الاقتراض.

- في إطار الحد من مديونية الدولة الداخلية تم تحديد سقف لتسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية كما نصت عليه المادة 39 من نفس القانون، و هذا ما يعد قطيعة أخرى مع نمط التمويل السابق الذي يجعل من البنك المركزي في خدمة احتياجات الخزينة العمومية .

و تماشيا مع الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي سنة 1986، شهدت بداية سنة 1988 انطلاق إصلاحات اقتصادية ترتكز أساسا على استقلالية المؤسسة العمومية و إصدار العديد من التشريعات و التنظيمات التي تخص أساسا :

- إنشاء صنف جديد من المؤسسات العمومية تدعى بالمؤسسة العمومية الاقتصادية تتمتع بقدر واسع من الاستقلالية في مجال التسيير(16).

- إنشاء هيئات جديدة مكلفة بتسيير أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية تدعى بصناديق المساهمة(17).

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com
PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

إن الحالة المالية للعديد من المؤسسات الاقتصادية، بما فيها المستقلة ازدادت سوءا نحو المديونية، بغض النظر عن المستحقات المترتبة عن التمادي في عملية الإقراض و تحويل المصارف إلى صناديق لتوفير احتياجات المؤسسات من السيولة. على الرغم من أن هذه الفترة عرفت المؤسسة بيئة غير مساعدة لممارسة مهامها خاصة في مجال التسيير و مؤطرة بعدة نصوص أساسية كدستور سنة 1976 و الميثاق الوطني 1986 و مقررات الحزب الوحيد آنذاك .

انطلاقا من هذا فإن قوانين سنة 1988 المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية تحمل في طياتها محدوديتها في مجال استقلالية تسيير المؤسسات العمومية، نظرا لأن ركائز هذا الإصلاح مصدرها المنطق الإيديولوجي السائد آنذاك و المتمثل في ملكية الدولة للمؤسسات العمومية و على التخطيط المركزي كإطار وحيد لرسم السياسة النقدية .

و على الرغم من النقاط المسجلة على قانـــون البنك و القرض، فإنه أدى إلى نوع من الانضباطية المالية في تمويل الاقتصاد الوطني , يعتبر مرحلة ضرورية للمرور إلى اقتصاد السوق .

ثانيا: قانون النقد والقرض:

إن قانون النقد و القرض(18) تم إصداره خلال فترة الإصلاحات المرتكزة على استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، في جو سياسي و اقتصادي خاص .

يعتمد قانون النقد و القرض أساسا على مبدأ استقلالية البنك المركزي، الذي جعل من مجلس النقد و القرض هيئة مستقلة تماما على السلطة التنفيذية .

فتركيبة مجلس النقد و القرض لا تضم أي شخص يمثل السلطة التنفيذية، حيث أن الأعضاء المعينون من قبل رئيس الحكومة لا يمثلونه في المجلس، و منه يتضح

مدى استقلالية بنك الجزائر و الذي حمل هذه التسمية الجديدة في قانون النقد و القرض , كما أن القرارات تتخذ بعيدا عن أي تأثير من الحكومة .

كما أن مضمون المواد 46 و 47 من هذا القانون تحدد إجراءات التعامل بين وزارة المالية. و هي الهيئة الممثلة للسلطة التنفيذية في هذا المجال و بنك الجزائر .

كما توضح الإجراءات المنصوص عليها في المواد 46 و 47 و 48 و التي تخص العلاقة بين وزير المالية و مجلس النقد و القرض مدى الصلاحيات المخولة للمجلس مقارنة بوزير المالية في المسائل النقدية، تظهر جليا بأن الاتجاه الجديد هو تحقيق الانسجام بين السياسة النقدية الجديدة و السياسة الاقتصادية بوجه عام , كما تظهر الصرامة المراد تحقيقها في تسيير كل من النقد و القرض .

و على خلاف دول أخرى تكون فيها السلطات النقدية موزعة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية، فإن قانون النقد و القرض يعتبر مجلس النقد و القرض سلطة نقدية وحيدة.

و باعتباره سلطة نقدية فإنه يقوم بالتنظيم في كل المسائل ذات الصلة بتخصصه نذكر منها:

- إصدار النقود
- وضع الأهداف المتعلقة بتطور الكتلة النقدية
- وضع معايير و شروط ممارسة العمليات من قبل بنك الجزائر خاصة عمليات إعادة الخصم.
- عمليات المؤسسات المصرفية و المؤسسات المالية و تحديد الشروط المتعلقة بفتح مكاتب التمثيل للمؤسسات الأجنبية .

أهداف قانون النقد و القرض : يهدف قانون النقد و القرض لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساسا في:

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com
PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

إدخال قواعد اقتصاد السوق :إن السلطات القائمة على تسيير الاقتصاد الوطني تطمح بأن يتحمل مسيرو رؤوس الأموال التكلفة الحقيقية من أجل تفادي انحراف عوامل الإنتاج عن مهامها، كما يطمح القانون أن يجعل معدل الفائدة موجب على الأقل في المدى المتوسط، كذلك تطبيق آلية مهمة من آليات السوق على المؤسسات التي تعاني من خلل هيكلي و هي قاعدة الإفلاس، نظرا لكون التشريع الذي كان سائدا آنذاك لا يخضع المؤسسات العمومية له .

التطهير المالي : إن تطور العلاقة القائمة بين المصارف و بقية المتعاملين الاقتصاديين و بالأخص المؤسسات الاقتصادية، يتوقف على قدرة الوفاء بالالتزامات خاصة ما تعلق منها بتسديد المستحقات. فالقطاع الاقتصادي العمومي مطالب بأن يفي بالتزاماته بنفسه دون التكفل من طرف الدولة هذا ما جعل من الضروري إدخال تعديلات مهمة على آليات الإقراض تأخذ بعين الاعتبار عامل المردودية في منح القروض، نظرا لأن إعادة الهيكلة المالية تعد إحدى الركائز الأساسية لإصلاح القطاع المصرفي، فبدونها قد تتعثر السياسات المخططة وتتلاشى الأهداف المرسومة(19).

مواجهة التضخم:إن الهدف النهائي للسياسة النقدية المنتهجة من قبل بنك الجزائر على ضوء قانون النقد و القرض هي تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي و الخارجي، و أثناء تحقيق هذا الهدف ستتحقق أهداف أخرى وسيطية منها استقرار التضخم، حيث يعتبر الإصدار النقدي سبب من أسباب التضخم، لذا فإن بنك الجزائر يهدف إلى تحقيق معدل تضخم متحكم فيه.

كما يهدف قانون النقد و القرض على حث المصارف التجارية على توظيف فوائضها من السيولة و إلى التحكم في الكتلة النقدية.

نجاح هذه الإجراءات يؤدي إلى تراجع دور الاقتصاد الموازي .

تشجيع الاستثمار الأجنبي : إن الإصلاح المالي لسنة 1990 أدرج بعض التحفيزات للاستثمار الأجنبي، إلا أنه صاحبها بعض الغموض في التفسير كما منح المشرع صلاحيات واسعة لبنك الجزائر لاعتماد المستثمر الأجنبي من خلال منح الاعتماد سواءا على شكل مؤسسات مالية أو مصرفية أو مكاتب تمثيل.

كما عرف قانون النقد و القرض تعديلين في سنة 2001(20) و2003 (21)، لتدارك العيوب التي تركها تطبيق القانون ميدانيا و لسد بعض الثغرات التي ظهرت في الواقع من خلال الفصل بين إدارة مجلس البنك و مجلس النقد و القرض، كما تضمن التعديل المتضمن في الأمر الصادر سنة 2001 زوال القيود المفروضة على المحافظ و نوابه فيما يخص تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية.

كما نص التعديل إلغاء المدة الزمنية الخاصة بالمحافظ و نوابه، وهو ما يعد بداية التراجع عن استقلالية بنك الجزائر.

أما التعديل الثاني المتضمن في أمر سنة 2003، فقد ظهر بعد أزمة بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري و تحميل بنك الجزائر المسؤولية عن كل المخالفات المرتكبة من قبل هاتين المؤسستين، و الذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية.

و لتدارك هذا قام أمر سنة 2003 بتحديد العلاقة التي تربط بنك الجزائر بالحكومة حيث منح البنك الاستقلالية التي تسهل له ممارسة رسم السياسة النقدية و تنفيذها في إطار رقابة وزارة المالية، بالمقابل منح للحكومة إمكانية تعديل مداولات مجلس النقد و القرض، و هذا ما يعد تراجعا عن المكتسبات المحققة في قانون 10/90 في مجال استقلالية بنك الجزائر، و يعود هذا لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية من إفلاس العديد من المصارف الخاصة.

ثانيا : النظام المصرفي و المالي الجزائري و الاتفاقيات مع الجهات الدولية:

نظرا لعجز الاقتصاد الوطني عن توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة عن تعاظم الدين العام الخارجي حيث أصبحت تلتهم خدمة الدين أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات، مما تطلب من الجزائر للإلتجاء إلى المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي, البنك الدولي) قصد الحصول منهم على مساعدات مسيرة لسد العجز الخارجي من العملات الأجنبية.

كان ذلك من خلال خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري سنة 1989 الذي تعهدت فيه الحكومة على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحيـــة و الاعتماد على ميكانيزمات الأسعار , بما فيها سياسة سعر الصرف(22).

أما الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي كان في جوان 1991 و الذي يعد استكمالا لتطبيق البرنامج في شتى المجالات، كما كان اتفاق آخر سنة 1995 لمدة ثلاث سنوات على إثره تم الالتزام بالتعديل الهيكلي .

كما كان هناك اتفاق لمدة سنتين مع البنك الدولي سنة 1994 إلى 1996، وعلى إثر ذلك توجهت الحكومة الجزائرية لنادي لندن و باريس قصد إعادة جدولة مديونيتها الخارجية بحضور صندوق النقد الدولي .

و كجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة و منح القروض، رافقت الإجراءات النقدية إتباع تسيير صارم من خلال الضغط على النفقات العمومية

و ترقية النظام الجبائي من خلال إدخال الضريبة على القيمة المضافة و محاربة الغش الضريبي و إتباع سياسة نقدية صارمة و ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة .

كما تم الحث على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و التي كانت هدف منذ سنة 1995، كما كان إدخال عمليات البيع بالمزايدة في السوق النقدية و هذا على شكل مزايدة بالقروض قصد سحب الفائض النقدي لدى البنوك. و تم تسقيف إعادة الخصم للمصارف التجارية من طرف بنك الجزائر .

و قصد القضاء على سعر الصرف الموازي تم تحديد سعر الصرف الرسمي على أساس العرض و الطلب ليصبح ابتداءا من سنة 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف مابين المصارف .

ثالثا : النظام المصرفي والمالي بعد سنة 1999 :بعد سنة 1999 فإن الاقتصاد وجد نفسه أمام تحديات متمثلة أساسا في تحقيق معدلات قارة للنمو الاقتصادي و محاربة البطالة و تحسين مستوى معيشة المجتمع، و هي تحديات صعبة أمام اقتصاد هش، و هذا ما تطلب القيام بإصلاحات أخرى أكثر عمقا للاقتصاد الوطني ترتكز أساسا على :

- تحويل دور الدولة لينسجم مع مهمتها كمنظم و ضابط في ظل اقتصاد السوق .
- ترك النظام المصرفي و المالي يكون في قلب الإصلاحات الاقتصادية و أداة للتنمية الاقتصادية .
- تنمية سوق رؤوس الأموال كي تكون رافعة مالية للاقتصاد الوطني و تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد استدانة إلى اقتصاد سوق.

إن تحقيق الأهداف المترتبة عن هذه الإصلاحات يتطلب أن يكون الإصلاح المالي جزء من الإصلاح الاقتصادي، لذا فإن تكييف المنظومة المصرفية و المالية الجزائرية مع الدخول الاقتصادي حتمية و ضرورة لصيرورتها، حيث أن إصلاح هاته المنظومة كي يكون فعالا لابد أن يكون جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية أكثر شمولا للتغيير الاقتصادي و الهيكلي بهدف دفع الاقتصاد و لتحقيق معدلات عالية من الادخار و الاستثمار و النمو في ظل توفر شروط اقتصادية و سياسية و قانونية سليمة و ملائمة .

الخاتمة:

رغم الإصلاحات الجارية على الاقتصاد الجزائري فإن الإنعاش الاقتصادي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب و هذا ما يتطلب فتح المزيد من السوق الاقتصادية خاصة المصرفية لتستوعب الادخار المحلي و الأجنبي و كي تكون صمام أمان للنظام المصرفي و المالي نظرا لما يشكله من أهمية سياسية و اقتصادية تعكس حقيقة الاقتصاد الوطني.

كما أن سلامة هذا القطاع يعتبر ضمانا للمال العام في الظروف الراهنة خاصة بعد مصير المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ظل الانفتاح، مما يتطلب مرور النظام المصرفي و المالي إلى الانفتاح بهدوء بعيدا عن أي اعتبارات غير اقتصادية قد تزيد من المخاطر المصاحبة له نظر لكون العمل في ظل المخاطر من صميم العمل المصرفي و المالي لما له من تأثير على مردودية مختلف القطاعات الأخرى .

المراجع:

1- قانون 144/62, المؤرخ في 1962/12/13 , المتضمن إنشاء و تحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري .

2- قانون 11/64, المؤرخ في 1964/04/10, المتضمن إنشاء الوحدة النقدية الوطنية .

3- قانون 165/63, المؤرخ في 1963/05/07,المتضمن إنشاء و تحديد القانون الأساسي للبنك الجزائري للتنمية.

4- قانون 227/64, المؤرخ في 1964/08/10, المتضمن إنشاء و تحديد القانون الأساسي للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .

5- الأمر 178/66, المؤرخ في 1966/06/13, المتضمن إنشاء و تحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري .

6- الأمر 366/66، المؤرخ في 1966/12/29, المعدل و المتمم بالأمر 75/67، المؤرخ في 1967/05/11، المتضمن إنشاء و تحديد القانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري.

7- الأمر 204/67 ,المؤرخ في1967/10/01 , المتضمن إنشاء و تحديد القانون الأساسي للبنك الخارجي الجزائري.

8- المرسوم رقم 106/82, المؤرخ في 1982/03/13 , المتضمن تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

9- المرسوم رقم 85/85 , المؤرخ في 1985/04/30 , المتضمن تأسيس بنك التنمية المحلية .

10- Naas Abdelkarim , le système bancaire algérien (de la colonisation à l'économie de marché) ,Edition : INAS maisonneuve et larose, paris ,2003.

11- Dicision du ministre des finances, n° 102 du 29/01/1972 concernant conditions de banques .

12- Arrêté du ministre des finances, fixant les conditions de banques au 01/10/1986.

13- Henni Ahmed , Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie , Edition : ENAG , Algérie , 1991.

14- قانون 12/86 , المؤرخ في 1986/08/19 , المتضمن قانون البنك و القرض.

15- BENISSAD HOCINE , la reforme économique en Algerie (ou l'indicible ajustement structurel) opu , 2 éme édition mise à jour , Algerie, 1991.

16 قانون 01/88 , المؤرخ في 1988/01/12 ,المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية .

17- قانون 03/88 , المؤرخ في 1988/01/12 , المتضمن إنشاء صناديق المساهمة .

18- قانون 10/90 , المؤرخ في 1990/04/14 , المتضمن قانون النقد و القرض .

19- موسى محمد ابراهيم , اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة , الدار الجامعية الجديدة , مصر 2008.

20- الأمر رقم01/01 , المؤرخ في 2002/02/27 , المعدل و المتمم للقانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 , المتضمن قانون النقد و القرض .

21- الأمر رقم 11/2003 , المؤرخ في 2003/08/29 , المتضمن قانون النقد و القرض .

22- التقرير الاستراتيجي العربي 1989 , القاهرة ,1990 .